

بني الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي: العملية والهيكل

تعليق مشترك بين مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
والمجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية^(١)

جاشوا يافعي

باحث مقيم، المجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية
وباحث متعاون في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

فبراير ٢٠٢١ م

مُلخَص

مع تبلور المرحلة الانتقالية في واشنطن، ستتجه المناقشات في العواصم الغربية لا محالة نحو بعض القضايا مثل، كيفية التعامل مع إيران، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والحروب في اليمن وليبيا، ونحو ذلك. وإلى جانب هذه القضايا، تأتي مسألة إعادة تقييم البنية الأمنية في الخليج والمنطقة ككل، وهي مسألة تدعم بعض هذه القضايا تقريباً من منظور خاص. وسيكون لخططي السياسات في العواصم الغربية تصوراتهم الخاصة حول النتائج المرجوة في المنطقة، ولكن عندما يُوازنون خياراتهم، يجب عليهم أن يضعوا في حساباتهم أن هيكل البنية الأمنية قد يحد، عن غير قصد، من فاعليتها. إن تصميم طريقة جمع الشركاء في الشرق الأوسط لإجراء حوار حول السلام والأمن، وكذلك الإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك، لا يقل أهمية عن تنفيذ وتطبيق الرؤية التي تجعلهم يلتفون حولها.

(١) الآراء ووجهات النظر الواردة هنا تعبر عن الكاتب وحده، ولا تعكس وجهات نظر حكومة الولايات المتحدة، ولا المجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية، ولا مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

التعاريف والضوابط

غالباً ما نفكر في بنية الأمن الإقليمي بوصفها منتدى يضم أطقم سكرتارية ومجموعات عمل، ولكن من المهم أن ندرك أن البنى الأمنية تنطوي عادةً على مجموعة واسعة من الأنشطة، منها: الحوارات الإستراتيجية، أو العقوبات المالية، أو المناورات العسكرية المشتركة، أو عمليات التفتيش النووي. ولا تنحصر هذه البنى في حدّث بعينه أو مؤسسة بذاتها، ويمكن أن تنشأ التوترات إذا كانت الأهداف الدبلوماسية لا تتماشى مع الموقف العسكري⁽²⁾. وهي تُوجد بوصفها إطاراً مفاهيمياً مصحوباً بترتيبات دبلوماسية وأمنية مختلفة، يتبناها بلدٌ ما لتوجيه وتشكيل علاقته مع الشركاء الإقليميين. وإلى حقيقة وجود العديد من العناصر المختلفة في المشهد يرجع تمكّن الإدارات الأمريكية المختلفة بمرور الوقت من إعادة صياغة الأنشطة الفردية، وإعادة تشكيلها لتلائم احتياجات السياسة العامة، حتى مع تغيّر النتائج المرجوة من السياسات. ومثلما يأمل مخططو السياسة في واشنطن ولندن وبروكسل وموسكو وبكين في استخدام جهودهم لبناء شراكات في المنطقة، تأمل هذه القوى العظمى أيضاً في توجيه وتشكيل علاقات تلك الدول فيما بينها. وكلا الهدفين قابلٌ للتحقيق؛ بناء السلام والأمن في الشرق الأوسط، وتوسيع نفوذ دولة عظمى ما حول العالم، ولكن هناك أيضاً مساحةٌ توترٌ بين الهدفين يجب مراقبتها بعناية.

ومما لا شك فيه أن الهياكل الرسمية، ذات القمم الرفيعة المستوى، والبيانات المشتركة، وفِرَق العمل على الصعيد العملي، هي أبرز سمات أي هيكل أمني، ومن المرجح أن يكون منتدى من هذا النوع في طليعة أي مبادرة يقودها الغرب في المنطقة للمستقبل المنظور. وقد صُمّمت هذه الهيئات لإصدار بيان مبادئ أو مذكرة تفاهم؛ مما يسمح للشركاء الإقليميين بأخذ زمام المبادرة في التنفيذ، مع تكريس دور إيجابي للراعي الدولي بوصفه مُقدِّماً للدعم الفني والمساعدة. ومثل هذه الأنشطة جاذبٌ لتقديم عرض خارجي للتضامن والتعاون، رغم أن العملية نفسها غالباً ما تصبح ثقيلة، ومُثقلّةً بالمشاحنات الدبلوماسية. ويرجعُ هذا إلى الطريقة التي تتعامل بها الحكومات المشاركة مع جمهورها المحلي والإقليمي. وينطبق الشيء نفسه على دول الشرق الأوسط التي تستخدم مشاركتها للتنافس على النفوذ والمكانة في الغرب، كما هو الحال للقوى الدولية التي تأمل في تولي دورها القيادي في المنطقة. في العقد الذي تلا أحداث الحادي عشر من سبتمبر، نجحت الأمم المتحدة في استكمال إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، والوصول إلى قرار الجمعية العامة بشأنه، وأنشأت فرقة عمل معنية بتنفيذه، وتحالف الحضارات، وندوة دولية حول دعم ضحايا الإرهاب، لكنها كانت لا تزال غارقةً في نقاشات لا تنتهي حول تعريف الإرهاب⁽³⁾. في الوقت نفسه، اتخذ الأردن مساراً مستقلاً برسالة عمّان، متبنياً دوره القيادي من خلال دعوة علماء المسلمين لإصدار مبادئ توجيهية محددة للحد من التكفير، ووضع معايير أساسية لمن يتصدرون للإفتاء الديني.

(2) James A. Russell, "Whither Regional Security in a World Turned Upside Down?," *Middle East Policy* 14, no. 2 (Summer, 2007): 141-48.

(3) Javier Rupérez, "The United Nations in the Fight Against Terrorism," United Nations Counter-Terrorism Committee Executive Directorate (January 2006), https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2017/01/2006_01_26_cted_lecture.pdf. The timeline of discussions in this period is found at <https://www.un.org/en/ga/sixth/63/Terrorism.shtml>.

أخذ العملية في الحسبان

إن أي مبادرة متعددة الأطراف مُثقلَةٌ بالتحدي الذي تواجهه القوى العظمى التي تحاول أن تشرح لدول المنطقة الفوائد الملموسة التي ستجنيها من العضوية في منتدى جديد؛ ويصعب على الدول الغربية أن تُوضِّح ماهية الحوافز التي ستكون لأعضاء المنتدى بطريقة لا تُهدِّد بإخلال توازن القوى الإقليمي، أو التضحية برأس المال السياسي أو الاقتصادي أو الأخلاقي أو التكنولوجي^(٤). لذلك، عندما نفكر في بنى الأمن الإقليمي، فإن صانعي السياسة الغربيين يضعون في حساباتهم ثلاثة عناصر رئيسية: (١) التوقيت والزخم. (٢) الشكل والمكان؛ (٣) العضوية والعملية. وعلى المسؤولين أن يوازنوا بين التكاليف والفوائد في كل مجال من هذه المجالات؛ على أمل تحقيق التوازن بين مصالحهم الوطنية ومصالح الشركاء الآخرين. وهم يريدون بنيةً أمنيةً تبدو وكأنها تنمو نموّاً طبيعياً مدفوعةً بالأحداث المعاصرة، وتُلبي حاجةً واضحةً للجميع في المنطقة؛ من أجل حشد الدعم الحكومي والعام. ومع ذلك، غالباً ما يُسيء منظمو المؤتمر فهم كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة؛ بناءً على افتراض خاطئ حول الحاجة إلى توضيح عام للقرار، والاعتقاد الخاطئ بأن العملية بطريقة ما هي المنتج.

فيما يتعلق بالتوقيت والزخم، سيكون الأمر مثالياً إذا حدث تحولٌ مُزلزلٌ في الشرق الأوسط يدعو إلى نموذج أمني جديد بمساعدة الولايات المتحدة أو بريطانيا أو أوروبا، لكن هذا لا يعني أن الحوار الأمني الإقليمي يتطلب مثل هذا الحدث ليكون الحوار في وقته ومُبرراً. ومن خلال السعي وراء تبرير خارجي، وقبول عام واسع لمثل هذا المنتدى الأمني، يُخاطر المخططون بربط الحدث عن غير قصد بمتطلباتهم السياسية الخاصة؛ مما يُقوّض تماسك المنتدى والشعور بالهدف المشترك. وقد كان الهدف من «الاتحاد من أجل المتوسط» بقيادة نيكولا ساركوزي في عام ٢٠٠٨ م منح فرنسا زمام المبادرة في دمج جيران أوروبا الجنوبيين في هيكل يسمح بالتعاون الاقتصادي والأمني؛ ومع ذلك، فقد اعتبر البعض في الصحافة أن إطلاقه محاولةً مبطنة لإعطاء حكومته الجديدة انتصاراً سياسياً سريعاً، مع احتفال قادة العالم بيوم الباستيل في باريس أمام قوس النصر^(٥). وكان يمكن لتصدير فرنسا للأوروبيين؛ الأمر الذي دفع ألمانيا وإسبانيا وغيرهما إلى الإصرار على المشاركة، ومن ثمّ تحديد جدول الأعمال. ودون خريطة طريق واضحة لكيفية حل القضايا الإقليمية -بعيداً عن منح مصر الرئاسة المشتركة، وإنشاء أمانة للدول المشاركة- يفقد المنتدى الزخم. وبالعودة إلى الماضي، يمكننا أن نتخيل كيف كان يمكن لمبادرة ناجحة أن تُقدّم دوراً قيماً في الفترة التي سبقت اندلاع الربيع العربي مباشرةً، لو تُصوّرت من نقطة انطلاق مختلفة^(٦).

وبخصوص الشكل والمكان، سيكون من الأمثل أيضاً أن مستوى المشاركة المطلوب من قبل الشركاء الإقليميين متناسب مع الشكل الذي يرغب فيه الرعاة الدوليون. ومع ذلك، يجب ألا يَمنع ذلك المضيفين من متابعة جهود الأمن

(4) U.S. Senate Committee on Foreign Relations, "The Gulf Security Architecture: Partnership with the Gulf Cooperation Council: A Majority Staff Report," (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 2012).

(5) Steven Erlanger, "Sarkozy's Union of the Mediterranean falters," *The New York Times* (July 6, 2008), www.nytimes.com/2008/07/06/world/europe/06iht-sarko.4.14279170.html.

(6) Jean-Robert Henry, "Sarkozy, the Mediterranean and the Arab Spring," *Contemporary French and Francophone Studies* 16, no. 3 (Spring, 2012): 405-15. <https://doi.org/10.1080/17409292.2012.675664>.

الجماعي التي قد لا تحظى بالدعم الكامل من أعلى المستويات في الحكومات الإقليمية من البداية. في الخليج، دائماً ما يُعزّل تشكيل أي تكتّل أمني بسبب رغبة الدول الكبرى في السيطرة على جدول الأعمال، وخوف الدول الصغيرة من التضحية بعلاقاتها الثنائية مع العواصم الغربية نتيجة لذلك⁽⁷⁾. وغالباً ما يحاول مخطوط السياسات تجنب ذلك؛ من خلال وضع جدول أعمال يكون إما ضيقاً جداً منذ البداية (خشيةً ألا يجد أي شيء أكثر طموحاً تأييداً بين رؤساء الدول الإقليمية) أو واسعاً جداً (خوفاً من أن تحتاج كل دولة عضو إلى حوافزها الخاصة للمشاركة، ولا يمكن استيعاب جميع الاهتمامات المختلفة إلا تحت مظلة كبيرة).

وقد تناوبت الجهود الأمريكية لتشكيل بنية أمنية خليجية على مدى السنوات العشرين الماضية بين النهجين. فكان الحوار الأمني الخليجي (٢٠٠٧-٢٠١٠م)، ومنتدى التعاون الأمني (٢٠١٥-٢٠١٦م)، والتحالف الأمني للشرق الأوسط (٢٠١٧-٢٠٢٠م) - هياكل دبلوماسية كبيرة ذات ركائز أو مجالات جهد متعددة، في مجالات التعاون الاقتصادي والدفاعي. وقد تداخلت في بعض الأحيان مع مبادرات إقليمية كبرى مماثلة، من دول مثل العراق وجيرانه، واجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي +٢ (مصر والأردن)، ومؤخراً الاتفاقيات الإبراهيمية. من ناحية أخرى، ركزت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تدخلات أكثر استهدافاً بكثير، مصممة لتشجيع التشغيل المشترك للمعدات العسكرية في الخليج، ولا سيما لغرض الدفاع الصاروخي الباليستي. وليس من الضروري دفع جدول الأعمال تجاه أي من الطرفين؛ إذ يمكن (وربما يجب) تغيير الشكل والمكان مع مرور الوقت، وقد تُسقط بنود جدول الأعمال المبدئية لاحقاً لصالح القضايا الطارئة الأخرى، أو قد تنفصل بعض الدول المشاركة لاستكشاف مبادراتها التعاونية بأسلوب منفصل عن المجموعة الأكبر؛ وقد تُحقّق مثل هذه المبادرات أيضاً نجاحات دبلوماسية.

وفيما يتعلق بالعضوية والعملية، فسيكون من الرائع أن تتماشى العلاقات بين الشركاء الإقليميين بصفة طبيعية مع مصالح الرعاة الدوليين، ولكن نادراً ما يحدث هذا؛ أما العديد من الدول الغربية، فغالباً ما تتطابق مصالحها أو تتداخل مع الحلفاء الإقليميين فقط؛ مما يساعد على تسهيل التعاون في القضايا التكتيكية، لكن مع عرقلة الحوار الحر والمفتوح حول النزاعات طويلة الأمد. وحتماً فإن أي منتدى أمني يهدف إلى تعزيز إيران ووكلائها، أو حتى إعادة دمج إيران لتصبح عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، سيواجه مجموعة واسعة من الردود من دول عربية مُحتملة⁽⁸⁾. لذلك، يجب أن يكون هيكل الأمن الإقليمي واسع النطاق بما يكفي لمنح الدول المشاركة المرونة في طريقة تفاعلها مع بعضها بعضاً، وكيفية مشاركتها جنباً إلى جنب مع المنظمين. ويجب أن يكون لأهداف المؤتمر وتعريفات الأمن مساحة كافية، تسمح لكل دولة مشاركة بإعادة تفسير شروط النقاش وفقاً لاحتياجاتها السياسية المحلية ووضعها الإقليمي.

ولا شك أن هذا يحتاج إلى توازن دقيق، ويتمثل أحد الحلول في عقد قمم عضوية ثابتة، وجدول أعمال جيدة التحديد، مع دمجها في جلسات مجموعات العمل واللجان الفرعية التي تجتمع خلال الفترات الفاصلة بين القمم، والتي يمكن أن تضمّ جهات فاعلة إقليمية، وتشمل قضايا أخرى على أساس مُخصّص. وقد أوصى علاء الدين عرفات بعملية حوار إقليمي تشمل العراق وإيران واليمن، إلى جانب دول الخليج العربي، على أن تتبعها منظمة شبه دائمة تضمّ أيضاً الولايات المتحدة

(7) Joseph McMillan, Richard Sokolsky and Andrew C. Winner, "Toward a New Regional Security Architecture," *The Washington Quarterly* 26, no. 3 (Summer, 2003): 161-75. <https://doi.org/10.1162/016366003765609642>.

(8) Zachary K. Goldman and Mira Rapp-Hooper, "Conceptualizing Containment: The Iranian Threat and the Future of Gulf Security," *Political Science Quarterly* 128, no. 4 (January 2014): 589-616. <https://doi.org/10.1002/polq.12139>.

والصين وروسيا والهند وتركيا^(٩). ورغم أن هذا الهيكل ليس آلية دفاع جماعي، فإنه يُشجّع استخدام هذا النوع من الهياكل لاستكشاف تدابير تعاونية في كل شيء، من عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تغيير المناخ، وهو أمرٌ غير واقعي، ولا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هناك رغبة حقيقية بين هذه الدول الإقليمية في حالة من الهدوء والتوافق والاعتراف المتبادل بالمصالح، وليس هذا هو الحال. ومع ذلك، لا يزال مبدأ البنى المرنة المكوّنة من هياكل متعددة ومتداخلة مبدأً صالحاً.

نماذج داخل المنطقة:

يمكننا أن نرى كيف نُفِّدُ بعضَ هذه المبادئ في الاتفاقيات العربية الإسرائيلية المتعددة الأطراف، التي أُطلقت في مدريد في نوفمبر ١٩٩١ م، بعد نجاح التحالف بقيادة الولايات المتحدة في تحرير الكويت^(١٠). كانت مجموعة عمل الحد من التسلّح هي حجر الزاوية في العملية؛ فقد صُمِّمت في مراحل التخطيط لتُقرن بمجموعة عمل أخرى، من شأنها أن تشمل جميع القضايا غير الأمنية. وقد وُسِّعَ الهيكل إلى الركائز الخمس المعروفة الآن؛ وهي: الحد من التسلّح والأمن الإقليمي، والتنمية الاقتصادية، واللاجئون، والمياه، والبيئة. أصبحت روسيا راعياً مشاركاً؛ لأنه كان من الأفضل وجود خصم الحرب الباردة السابق تحت مظلة العمل، بدلاً من أن يكون بعيداً عنها، ونُظِّمت دورات تدريبية لمساعدة بعض الوفود العربية على تعلّم كيفية التحدث مباشرة مع إسرائيل لأول مرة^(١١). ووفقاً لشلومو بروم، كانت هذه المحاولة هي الأكثر نجاحاً لتحقيق هيكل أممي إقليمي، ولا يزال بإمكانها الإسهام في الأمن الإقليمي اليوم، شريطة أن تُطرح على أساس غير رسمي تماماً، وتُفصل الجوانب المتعددة الأطراف عن المسارات الثنائية، وتوسّع المشاركة لتشمل المزيد من الدول مثل تركيا، ويُعزّز على سياق مختلف للتعامل مع مسألة إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل^(١٢).

كان النظام الذي أرادت واشنطن إنشائه هو نظام إدارة جورج بوش الأب، الذي يهدف إلى بسط النفوذ والهيبة الأمريكية في جميع أنحاء العالم؛ من أجل السلام والأمن. وربما تكون هذه السياسات قد نالت إعجاب الجماهير الأمريكية المحلية، وأظهرت قوة لشركاء أمريكا وحلفائها الدوليين، لكنها ولدت أيضاً منافسةً في شكل الشراكة الأوروبية المتوسطة، التي أُطلقت في نوفمبر ١٩٩٥ م، والمعروفة باسم عملية برشلونة. ولم يكن مقصوداً بهذه الشراكة أن تحلّ محلّ المبادرة الأمريكية، لكنها أثارت سؤالاً حول عدد العمليات المتزامنة التي يمكن للمنطقة أن تستوعبها^(١٣). وبغض النظر، لم يحاول مخططو السياسة الأمريكية والأوروبية التنبؤ بنتائج العمليات المتعددة الأطراف، ثم عملوا بأسلوب عكسي لاستنباط هيكل من شأنه تسهيلها، كما أنهم لم يجعلوا المنتدى مفتوحاً لدرجة يتحوّل معها إلى نقاشٍ لا نهاية له حول المبادئ الأولى؛ بل ابتكروا مجموعة من تدابير بناء الثقة الملموسة، التي يمكن أن تُعدّ نقاطاً إرشادية للمشاركين: شبكة اتصالات دائمة، وتبادل للمعلومات العسكرية، وإرشادات لأعمال البحث والإنقاذ المشترك في البحر، ومراقبة الأنشطة الزلزالية، وأبحاث تحلية المياه^(١٤).

(9) Alaa Al-Din Arafat, *Regional and International Powers in the Gulf Security* (Palgrave MacMillan, 2020): 239-45.

(10) Joshua Ruebner, "Middle East: The Multilateral Peace Talks," *Congressional Research Service* (August 17, 2000).

(11) Etel Solingen, "The Multilateral Arab-Israeli Negotiations: Genesis, Institutionalization, Pause, Future," *Journal of Peace Research* 37, no. 2 (March 2000): 167-87. <https://doi.org/10.1177%2F0022343300037002004>.

(12) Shlomo Brom, "The Middle East: Regional Security Regime and CSBMs," in Harald Müller and Daniel Müller, eds., *WMD Arms Control in the Middle East: Prospects, Obstacles and Options* (Surrey: Ashgate, 2015): 245-50.

(13) Rosemary Hollis, "Europe and the Middle East: Power by Stealth?" *International Affairs* 73, no. 1 (1997): 15-29. <https://doi.org/10.2307/2623548>.

(14) Michael D. Yaffe, "Promoting Arms Control and Regional Security in the Middle East," *Disarmament Forum* (Spring 2001): 9-25. https://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/UNIDIR_pdf-art67.pdf.

كانت هذه نقاطاً ثابتةً جلبت الاستقرار للمناقشات، وأتاحت جدول أعمالاً مشتركاً، مع السماح للمناقشة بالانتقال بحرية في المساحات البنينة، لا سيما بشأن القضايا التي تشهد صعوبة حقيقية؛ مثل الامتنال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. كانت الصيغة مرنةً عند الاقتضاء؛ مما سمح بإنشاء مجموعاتٍ فرعيةٍ جديدة، وتوجيه دعوة مفتوحة إلى سوريا، رغم اختيارها لعدم المشاركة. وعلى الرغم من تدهور المناقشات في المنتدى عموماً، فإن الأردن وإسرائيل كانا قادرين على أخذ النتائج واستخدامها استخداماً بنائاً في تشكيل معاهدة السلام الثنائية. وإن دلّ هذا على شيء فإنه يدل على أنه رغم انشغال الدول غالباً بإرسال رسائل إلى جمهورها الأجنبي والمحلي على حساب الحوار الموضوعي؛ نظراً لوجود هيكل مرّن، لكنّه ملتزم قائمٌ على تدابير ملموسة لبناء الثقة – فسيختار المشاركون الاهتمام بالعلاقات المهيكلة، وليس بالهيبية الوطنية فحسب⁽¹⁵⁾.

خاتمة

فيما يتعلّق بمنطقة الخليج، يتمثل التحدي في إيجاد طريقة لإنشاء قناة منتظمة يمكن من خلالها لدول مجلس التعاون الخليجي أن تتحدّثت مع بعضها بعضاً، وكذلك مع إيران والعراق واليمن، إن لم يكن لغرض المفاوضة الجماعية، فعلى الأقل بهدف تخفيف التوتّرات. وحتى الآن، لم تُنفذ مثل هذه الاتصالات إلا في أوقات الأزمات، مع تويّ دولة واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي زمام المبادرة في اتخاذ خطوات تجاه إيران، أو تنسيق المساعدة للحكومة اليمنية. ورغم ذلك، غالباً ما تحتفظ دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بخطوط اتصال منفصلة خاصة بها ضعيفة التنسيق؛ مما يخلق درجةً معينة من الارتباك. ويمكن تبرير ذلك بأن السماح لإيران والعراق واليمن بامتلاك آلية اعتيادية للتواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي -حتى لو كانت شبكة قنوات خلفية غير رسمية دون منصب أو وظيفة رسمية- قد يُشجّعهم على التأمّن في التفكير قبل اتخاذ الإجراءات التي تُؤثّر على أمن الخليج واستقراره. لكن فيما يتعلق بأي شيء أكثر واقعية بخصوص المؤسسات أو العمليات الرسمية، فمن الأفضل أن نأخذ بعين الاهتمام النصيحة التي قدّمها الكولونيل جو ماكميلان ذات مرة، حين قال: «يجب أن تنبثق الهياكل المؤسسية من عادات التعاون، وليس العكس»⁽¹⁶⁾.

(15) Gabriel Ben-Dor, ed., *Confidence-Building Measures in the Middle East* (Boulder, CO: Westview, 1994).

(16) Joseph McMillan, "The United States and a Gulf Security Architecture: Policy Considerations," *Strategic Insights* 3, no. 3 (March 2004), <https://apps.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a524592.pdf>.